تثمين أملاك الجماعات المحلية في الجزائر ودوره في التنمية المحلية

Valuing the property of local communities in Algeria and its role in local development

د.الحاج مطاي [1] ط.د حميد برادعية [2]
[1] جامعة الجيلالي بونعامة (الجزائر)
elhadj.mettai@univ-dbkm.dz
[2] جامعة الجيلالي بونعامة (الجزائر)
hamidbradaia4481@gmail.com

آخر أجل للإرسال:	الإعلام بالقبول:	تاريخ الملتقى:
(2023/11/30)	(2023/12/07)	(2023/12/14)

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية المحلية وهذا من خلال مدخل تثمين املاك الجماعات المحلية، وقد تبنت عدة تدابير عملية وهذا بإعداد سياسة حكومية محكمة تُعنى بتثمين هذه الأخيرة، لخلق موارد ذاتية وانتاج نواتج جبائيه جديدة لبعث تنمية محلية حقيقية.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية إلا أنها لم تصل للمستوى المرغوب، وهذا راجع لضعف السياسات المنتهجة من جهة وصعوبة تطبيق بعض الاجراءات العملية على ارض الواقع

الكلمات المفتاحية:

تثمين املاك، تفويض المرفق العام، الجماعات المحلية، التنمية المحلية، الجباية

Abstract:

This study aims to shed light on the most important efforts made by the Algerian state to achieve local development, and this is through the approach of valuing the properties of local communities. It has adopted several practical measures, and this is by preparing a solid government policy concerned with valuing the latter, in order to create automated-

المؤلف المرسل : الحاج مطاي، elhadj.mettai@univ-dbkm.dz

resources and produce new fiscal revenues to stimulate real local development

The study concluded that despite the efforts made by the Algerian government, they did not reach the desired level.

Key words:
Property valuation, public utility delegation, local communities, local development, tax collection.

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية المحلية من أهم المواضيع المطروحة على طاولة النقاش في الآونة الأخيرة و قد حضي بإهتمام بالغ من عديد الدول لما له من إنعكاسات مؤثرة على التنمية الشاملة، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحقيق تنمية محلية، حيث بذلت جملة من الجهود في سبيل ذلك بإعتبارها أصبحت مطلب أساسي لتحقيق العدالة في توزيع الخيرات بيت مختلف الأجيال و القضاء على الفقر والتهميش الذي يتطلب جهودا كبيرة لمعالجة المشكلات الناجمة عنه، فالتنمية المحلية أداة مهمة لمجابهة مختلف التحديات وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم.

إن من بين أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر سيما ببعدها الاقتصادي هو البحث عن الموارد التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات وخلق فرص العمل و الاستخدام الأفضل للموارد لذا فقد عكفت على اتخاذ بعض الآليات ومنها تثمين ممتلكات الجماعات المحلية من أجل التنمية المحلية و منه تطرح الإشكالية التالية :

- ما مدى مساهمة تثمين ممتلكات الجماعات المحلية في التنمية المحلية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لارتباطه بدراسة المشكلات، حيث يهدف إلى وصف وتحليل الواقع، وهو ما يتلاءم مع موضوع الدراسة من خلال محاولة تشخيص وتحليل واقع سير أملاك الجماعات المحلية في الجزائر ، وأهم التدابير العملية لتثمين الأملاك و الممتلكات ،إلى جانب اعتماد على إستراتيجية المقاربة الاقتصادية، القائمة على تثمين الموارد و تفويضات المرفق العام لتثمين الممتلكات المحلية.

ومن اجل الإحاطة بجميع جوانب معالجة إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور رئيسية :

- ماهية التنمية المحلية؛
- تشخيص واقع سير أملاك الجماعات المحلية؛
- المقاربات الاقتصادية للدولة الجزائرية لبعث التنمية المحلية.

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعريف بالتنمية المحلية وأهدافها ومجالاتها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

تعددت تعاريف التنمية المحلية حسب مدخل كل تعريف ويمكن إعطاء بعض التعريفات التي نراها تشمل كل الجوانب المختلفة لهذا المدلول.

يمكن تعريف التنمية المحلية كذلك على أنها: «السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة و تحسين نظام توزيع الدخول»[1].

كما يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها : "مسار لتنويع و إثراء الأعمال الاقتصادية والإجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد و ربط موارد وثراوته ومنه يصبح منتوج جهد سكان الإقليم"[2]، فالتنمية المحلية هي عبارة عن إشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي.

يرى محي الدين صابر بأنها :"مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل الجاد عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا"[3] .

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، وتوفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس و المشاركة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية [4]

التنمية المحلية تحقق عدة أهداف نوجزها فيما يلي:

أولا- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد : إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها و إزالة الفوارق

الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس و المأكل و التعليم و العمل، وتحقيق الذات و تأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية.

ثانيا - تقليل التفاوت بين الأفراد : تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها، فتكونت فئة برجوازية محلية من المجتمع ، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية ، وهنا تلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية و التي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية و نقص التماسك الاجتماعي.

ثالثا - بناء الأساس المادي للتقدم : التنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم و الانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الإجتماعية والاقتصادية.

رابعا - زيادة الدخل المحلي : إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية و يعد عصب التنمية و محركها الأساسي تلك المداخيل التي تم على أساسها برمجة المشاريع و إقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا و ثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال و الكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي.

خامسا- الرفع من مستوى المعيشة : المعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين و الرفع من مستوى المعيشة .

سادسا- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: إن التنمية المحلية تهدف إلى التحرير من العادات و التقاليد و المعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية و القدرة على تجاوز العوائق الفكرية و الإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية.

تتعدد مجالات التنمية المحلية من مجال اقتصادي إلى اجتماعي إلى سياسي و إداري.

أولا -المجال الاقتصادي " التنمية الاقتصادية" : يمكن الاعتبار بأن التنمية الاقتصادية تشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادات في السكان و تركيبهم ، وكمية و طبيعة فرص العمل المحلية و كميات و أسعار السلع والخدمات محليا [5].

ثانيا -المجال الاجتماعي " التنمية الاجتماعية" : التنمية الاجتماعية هي هدف معنوي وعملة ديناميكية التي تتحدد في إعداد و توجيه الطاقات البشرية في مجتمع معين وذلك بتزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم و الصحة و الإسكان ومشاركة المجتمع في النشاط الاجتماعي و الاقتصادي وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية يصبوا إليها هذا المجتمع.

ثالثا- المجال السياسي " التنمية السياسية" : بما أن التنمية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الاستقرار داخل المجتمع، و زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية[6] ، فإنها تعمل على تشجيع المواطنين من وحثهم على المشاركة في الانتخابات المحلية والرفع من معنوياتهم بغية زيادة ثقتهم في الحياة السياسية .

رابعا- المجال الإداري " التنمية الإدارية" : تتمثل أساسا في تطوير الوسائل والأساليب الإدارية وتختص بعمليات تطوير الإداري للأجهزة الإدارية وتحدد الكيفيات والأساليب التي تؤدي إلى تطوير القدرات الإدارية.

المبحث الثاني: واقع تسيير أملاك الجماعات المحلية

قبل البدء في الحديث عن واقع تسيير أملاك الجماعات المحلية لابد في البداية إلى التعريف بالجماعات المحلية التي عرفت على أنها"أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يهدف إلى اللامركزية، بإسناد بعض المهام إلى وحدات إدارية محلية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها تنظيم خاص واستقلالية مالية وتحصل على مواردها المالية من خلال موارد ذاتية ومن الإعانات والهبات المختلفة حيث تتوقف كفاءتها على مدى قدرتها على ما تحققه من مخرجات ".

أما إذا تكلمنا عن أملاك الجماعات المحلية فإن بداية تنظيمها يرجع إلى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 1990/12/01 الذي يتضمن قانون الأملاك الوطنية المعدل و المتمم بالقانون 04-14 المؤرخ في 2008/07/20 حيث أن هذين النصين افردا بالتفصيل في تكوين و تسيير وإدارة

الأملاك الوطنية و الخاصة والرقابة عليها وأوجب على الجماعات المحلية بضرورة الحفاظ على ممتلكاتها وكيفيات سيرها، إلا أن واقع الحال لا يتماشى مع ما كان مأمولاً منه وسنعرض واقع سير الممتلكات في بعض الجوانب سنفصلها من خلال هذه المطالب،

المطلب الأول: الجانب التنظيمي والتشريعي

إن مختلف النصوص التي تكون الإطار التشريعي و التنظيمي لأملاك وممتلكات الجماعات المحلية في الجزائر تميزت بتعددها و قدمها و عدم شموليتها ، و لم تعد تتطابق في العديد من أحكامها مع الواقع السياسي و الإداري و الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. بالضافة إلى تباين النصوص القانونية العامة و الخاصة ذات العلاقة بأملاك الجماعات المحلية سيما تلك الواردة في قانوني البلدية 11-10 والولاية 12-07 و بعض الأحكام التي تضمنتها قوانين المالية و قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و القانون المدني و القانون التجاري ، ومن خلال عرض النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لأملاك الجماعات المحلية وتفحصها منذ سنة 1990 إلى غاية يومنا هذا نستخلص ما يلي :

- تقادم و تعارض الكثير من الأحكام الواردة في هذه النصوص القانونية في مضمونها مع قواعد اللامركزية والتسيير الأملاك المحلية.
- غالبية الجماعات المحلية تجهل هذه النصوص إما لصعوبة التعامل معها أو عدم فهمها أولنقص الكفاءة الإدارية.

المطلب الثاني: تثمين وتحصيل موارد الأملاك

في مجال تحصيل و تثمين إيرادات أملاك الجماعات المحلية، فقد سجل أن الكثير من البلديات لا تسهر على تحصيل مواردها بصفة دورية المتأتية من عملية تأجير أملاكها العقارية (المساكن ، المحلات التجارية و المهنية) نهيك عن عملية التثمين و عدم تجديد عقود الإيجار المنتهية التي تكون غالبا مدتها قصيرة ولا تستجيب للأسعار المتعامل بها على مستوى السوق، أو على مستوى القيمة الإيجارية للملك، زيادة على ذلك عدم تسوية وضعية الشاغلين غير الشرعيين الذين يشغلون هذه الأملاك بدون مقابل، نظرا لغياب عقود إيجار خاصة بهم، بالإضافة لعدم التحصيل الكلي لناتج أملاك ومنتوج الاستغلال لغياب الإمكانيات اللازمة لذلك ومحدودية دور أمناء الخزائن في عملية تثمين أملاك

الجماعات المحلية ، وكذا في حماية مصالح البلدية .كما أن الإتاوات المنصوص عليها في التنظيم مجهولة و مهملة من طرف معظم البلديات[7].

المطلب الثالث: المسك الجيد للملف وإحصاء الأملاك البلدية

نلاحظ من حلال الممارسات العملية للإدارة عدم إحصاء لجميع الممتلكات التابعة للبلديات الأمر الذي حال دون تسجيلها في السجل الخاص بالجرد الأملاك وغياب عملية التحيين المستمر له خاصة أثناء عملية نقل السلطة بين الرؤساء السابقين و الرؤساء الجدد للمجالس المحلية .

تلك هو واقع حال سير أملاك الجماعات المحلية وتثمينها التي حالت دون السير الحسن لعملية استغلالها، وأمام هذه الوضعية عملت الحكومة بإسداء تعليمات للسادة الولاة و السادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية للنهوض بهذه الأخيرة .

المبحث الثالث: المقاربات الاقتصادية للدولة الجزائرية لبعث التنمية المحلية

في إطار اعتماد المقاربة الاقتصادية في تسيير وتثمين أملاك الجماعات المحلية والاعتماد على المقدرات الموجودة على مستوى إقليم البلدية و الولاية لخلق الثروة من خلال تثمين أملاك الجماعات المحلية وإصلاح الجباية المحلية هذه المقاربة الاقتصادية التي من شأنها بعث تنمية محلية حقيقة.

المطلب الأول: إصلاح الجباية المحلية

من اجل بعث تنمية محلية مستدامة وجب إصلاح الجباية المحلية، الذي سيتيح إلى إقامة نظام لامركزية مالية فعالة، كما يوفر للجماعات المحلية موارد مالية معتبرة لتعزيز نشاطها الاقتصادي وتحقيق مخططات التنمية المحلية، كما سيسمح لها بإعداد سياستها المالية والجبائية بشكل يتماشى والسياسة الوطنية ومن هذا المنطلق وجب اتخاذ بعض التدابير والتي جاءت في المشروع التمهيدي للقانون المتضمن قانون الجباية المحلية وهي:

أولا - تحصيل الضرائب و الرسوم و الحقوق : سيما تلك العائدة كليا للجماعات الإقليمية وهي:

1 - مصالح الضرائب: مثل الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري ورسم رفع القمامات المنزلية.

2 - مصالح أمين خزينة البلدية أو أمين خزينة الولاية: ونذكر الرسم على السكن، رسم الإقامة، الرسم الخاص على عقود التعمير وكل الرخص والشهادات المتعلقة بها، الرسم عل

الإعلانات و الصفائح المهنية، الرسم على الحفلات و الأفراح، وكافة الحقوق و الإتاوات العائدة للجماعات الإقليمية و التي تطبق عن طريق التنظيم.

ثانيا - تثمين الإتاوات المستحقة للبلديات:

تتلقى البلديات مجموعة من نواتج الاستغلال للأملاك والمتمثلة في حقوق الطرق والأماكن و التوقف .

1- حقوق الطرق : حيث يمكن للبلديات جمع الإتاوات بمناسبة إصدار رخص البناء وإصلاح المباني على طول الطريق الحضري .

2 - حقوق التوقف : وتتمثل في الإتاوات التي تجمعها البلديات عن شغل الطرق العمومية (معروضات التجار ، شرف المقاهي الأكشاك و مواقف السيارات).

3- حقوق الأماكن و التوقف في قاعات و المعارض و الأسواق : حيث تحدد التعريفات عن طريق مداولة متخذة من طرف المجلس الشعبي البلدي على أساس مساحة الأراضي المشغولة التابعة للبلدية و كذا المنتجات المعروضة للبيع و طبيعتها و نوعها.

كما يجب على الجماعات المحلية استغلال وتحصيل إتاوة الاستعمال المؤقت للدومين البلدي وكذا مستحقات الخدمات المقدمة للغير وهذا بالاعتماد على ما يلي :

- اعتماد الرخص في شكل اتفاق عند استعمال مؤقت للدومين البلدي العمومي (شرفات المقاهي ، معروضات السلع و المنتجات الغذائية على قارعة الطريق ...الخ) .

- وضع تسعيرة عادلة ومحينه للخدمات المقدمة لمستعملي المرافق العامة (دور الحضانة الحظائر، المحاشر البلدية..)

- تطبيق المادة 60 من قانون المالية لسنة 2012 الذي يخص ناتج الامتياز للاستغلال السياحي للشواطئ أثناء موسم الاصطياف.

- بالإضافة إلى تحيين إرادات الاستغلال (الرسوم الجنائزية، رسم الأرصفة، حقوق التخزين في مستودع الجمارك، حاصل المستودع العام للمحجوزات، أتاوى تبعية للذبيحة، حقوق الزيارة والدمغ، حقوق الوزن و القيس و الكيل.)

المطلب الثاني: التدابير العملية لتثمين أملاك الجماعات المحلية

قصد تثمين أملاك الجماعات المحلية اتخذت الحكومة جملة من التدابير العملية لتثمين هذه الأخيرة و المتمثلة فيما يلي:

- التحكم في الأملاك من خلال إحصاء حصري و شامل.

- إعادة تثمين وبصفة ملموسة قيمة الكراء الخاصة بالنسبة لكل الأملاك المنتجة للمداخيل.
- السهر على ضمان تحصيل الديون المستحقة على عاتق مستغلي الأملاك المحلية.
- السهر على الاستغلال الأمثل للموارد و الأملاك المحلية.
- تثمين إيرادات الأملاك الناتجة عن الخدمات التي تكون موضوع إتاوات للدفع من طرف المستفيدين منها[8].
- استغلال نواتج الأملاك حيث تسمح هذه الأملاك بزيادة ايرادات البلديات من خلال تحيين دفتر المحتويات.
- تثمين النواتج المالية المطبقة على الوكالات العقارية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري .
-إعداد عقود إيجار تحدد حقوق و التزامات كل طرف وتسوية الساكنين غير الشرعيين بعقود إيجار منتظمة.
-استخدام المزايدة التي تخضع لقواعد محددة تسمح بمضاعفة العروض والتي تحدد مصالح املاك الدولة سعرها الافتتاحي .
- وضع تسعيرة عادلة ومحينة للخدمات المقدمة لمستعملي المرافق العامة (دور الحضانة الحظائر ،المحاشر..) .
- **تفويض المرفق العام :** يمكن لمسيري الجماعات المحلية من الدخول في شراكة مع القطاع الخاص في تسيير المرافق التي تقع على عاتق البلدية والولاية بشكل فعال ومرن بغية ضمان خدمات ذات نوعية للمرتفقين وهذا باحترام المبادئ المذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2018/08/02 المتعلق بتفويض المرفق العام الذي سيسمح بتنمية أفضل للجماعة المحلية لاسيما عن طريق خلق الثروة وذلك من خلال انجاز وتثمين وتسيير المنشآت المنتجة للمداخيل بنجاعة وخلق مناصب شغل ، ومن بين الخدمات المعنية بالتفويض نذكر منها[2]: التزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة، التطهير، نزع ومعالجة النفايات المنزلية والفضلات الأخرى، صيانة الطرقات، الإنارة العمومية، النقل المدرسي، دور الحضانة، المطاعم المدرسية، الأسواق الجوارية، المتاحف، قاعات الرياضة، المسابح،

[2]. التعليمة رقم 006 المؤرخة في 2019/06/09 المتضمنة تجسيد احكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2018/08/02 المتعلق بتفويض المرفق العام.

قاعات السينما، المذابح، المسارح، المكتبات، المساحات الخضراء، مواقف السيارات الصناعات التقليدية و الحرف.

خاتمة:

من خلال ما تم عرض نقول أن موضوع تثمين أملاك الجماعات المحلية في الجزائر أصبح يكتسي أهمية كبيرة للحكومة باعتباره المورد الأول في تمويل ميزانية البلدية، وهذا قصد الرفع من مردودية هذه الأملاك وبعث تنمية محلية حقيقية تمس مختلف المجالات سيما المجال الاقتصادي و المساهمة في التقليل من الاعتماد على موارد الخزينة العمومية الذي أصبح يؤرق كاهل الدولة بسبب ارتفاع حجم النفقات ،وضعف عملية التحصيل للمداخيل على المستوى المحلي، الأمر الذي حتم على الحكومة على ضرورة انتهاج سياسة إصلاحية عميقة تمس عملية التحصيل وتثمين الممتلكات.

بعد استعراضنا لهذا البحث توصلنا إلى أنه بالرغم من السياسات الرشيدة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية المحلية من خلال مدخل تثمين أملاك الجماعات المحلية، باتخاذ بعض الإجراءات العملية وتحويل بعض الأملاك التي كانت تابعة لأملاك الدولة إلى الجماعات المحلية ونذكر منها المحلات المهنية أو كما تعرف بمحلات رئيس الجمهورية، إلا أنها لم تصل للمستوى المرغــوب، ولازالت مساهمة الجماعات المحلية في التنمية ضعيفة في معظم البلديات والولايات،حيث أن جل موارد الجماعات المحلية مصدرها الخزينة العمومية أو صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية وهذا راجع لصعوبة تطبيق بعض الإجراءات العملية على ارض الواقع، وقلة التنسيق بين مختلف الفاعلين في هذا المجال بالإضافة إلى نقص الخبرة والكفاءة لدى بعض المنتخبين المحليين.

التوصيات:

من خلال هذا البحث سنقوم بتقديم بعض التوصيات التي نراها كفيلة بتثمين موارد أملاك الجماعات المحلية ونذكر منها:

- تطبيق نظام الحوكمة في تسيير أملاك الجماعات المحلية وهذا بجرد وإحصاء جميع ممتلكات الجماعات المحلية ورقمنتها بإدخال نظام معلوماتي في عملية تسيير الممتلكات ومتابعة عملية التحصيل .

- تحرير المبادرات الإبداعية لدى الفاعلين في الميدان التي ترمي الى تثمين وتحسين مداخيل البلديات .

- العمل على إصدار نصوص قانونية واضحة قابلة للتطبيق على أرض الواقع مثل المرسوم التنفيذي الذي يحدد سير إدارة أملاك الجماعات المحلية الذي كان موضع إثراء من قبل.
- تحديث التعليمة الوزارية المشتركة c1 التي أصبحت لا تواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
-إشراك أمين الخزينة البلدي في البحث عن طرق العملية في تثمين الممتلكات البلدية والتنسيق الفعال بين مختلف الفاعلين.

قائمة المصادروالمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ - القوانين:

1- 18-199 ، 2018/08/02 ، المتعلق بتفويض المرفق العام ، الجريدة الرسمية، العدد، 2018.
2- المذكرة الوزارية رقم 96 المؤرخة في 201/03/10
6 المتعلقة بتثمين أملاك الجماعات المحلية.
3- التعليمة الوزارية رقم 2143 المؤرخة في 2015/09/13 المتعلقة بترشيد النفقات.
4- التعليمة رقم 006 المؤرخة في 2019/06/09 المتضمنة تجسيد أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2018/08/02 المتعلق بتفويض المرفق العام.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- احمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
2- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع، 2010.

ب- الأطاريح والمذكرات الجامعية:

1- عائشة عباس، **اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.

ج- المقالات في المجلات:

1- بن طيبة مهدية، خروبي سفيان ، **" دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية دراسة حالة بلدية العفرون بولاية البليدة "**، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، المجلد، العدد الاول، 2016، ص ص 77-98.

2- Naitmerzouk Smail, et autre, **gouvernance urbaine et développement local en Algérie quels enjeux pour les métropoles régionales**, Revue des Sciences Humaines, université de Mohamed Khaider , Beskra, Algérie, n 24, 2012, p p : 7- 21

د- المقالات على مو اقع الانترنت:

1- رابح بوقرة، نبيلة جعيجع، دور المؤسسات المالية في دعم التنمية المحلية، حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، نوفمبر 2023، 2023/11/18، https://iefpedia.com/arab/?p=27381.

---

[1]. أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 15.

[2] .Naitmerzouk Smail et autre, gouvernance urbaine et développement local en Algérie quels enjeux pour les métropoles régionales, Revue des Sciences Humaines, Université de Mohamed Khaider, Beskra, Algérie, n 24, 2012, p 10 .

[3]. رابح بوقرة، نبيلة جعيجع، دور المؤسسات المالية في دعم التنمية المحلية، حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على الرابط، https://iefpedia.com/arab/?p=27381.

[4]. بن طيبة مهدية، خروبي سفيان، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية دراسة حالة بلدية العفرون بولاية البليدة، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد الأول، 2016، ص 82.

[5]. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، ط1 ، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 04.

[6]. عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008 ، ص 23.

[7]. المذكرة الوزارية رقم 96 المؤرخة في 2016/03/10 المتعلقة بتثمين املاك الجماعات المحلية ، ص5.

[8]. التعليمة الوزارية رقم 2143 المؤرخة في 2015/09/13 المتعلقة بترشيد النفقات.